دور السياسة الجبائية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى حالة الجزائر

The role of fiscal policy in attracting foreign direct investment with reference to the case of Algeria

موسى بوشنب
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)
moussaboucheneb@gmail.com

محمد بودالي (*)
المركز الجامعي تندوف، (الجزائر)
arkoub.boudali@hotmail.fr

تاريخ الارسال: 2019/11/28 تاريخ القبول:2019/12/09

الملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي كل استثمار يتم خارج حدود الدولة والذي ويسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، السياسية والمالية، ولقد حاولنا من خلال هذه الورقة إبراز دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من خلال التحفيز الجبائي ومختلف المزايا الضريبية. وتوصلنا إلى أن جهود الجزائر كانت كبيرة بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها، وهذا راجع الى تدخل عوامل أخرى تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي مثل الازدواج الضريبي، الضغط الضريبي ومناخ الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، مناخ الاستثمار، السياسة الجبائية، الاستثمار الأجنبي المباشر.

تصنيف جال: H30

Abstract :

Foreign investment is an investment that takes place outside the borders of the state. This is in pursuit of a set of economic, political and financial objectives. We have tried through this paper to highlight the role of tax policy in attracting foreign direct investment to Algeria through fiscal stimulus and various tax benefits. We concluded that Algeria's efforts were substantial compared to the results of these efforts.

Keywords: investment, investment climate, fiscal policy, foreign direct investment.

Jel classification : H30

(*) المؤلف المرسل

مقدمة:

يحتل موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر أهمية كبيرة ضمن مخططات واستراتيجيات التنمية للدول سواء المتقدمة منها أو النامية، حيث يعد الاستثمار الأجنبي المباشر سبيل لتوفير العملة الصعبة لتمويل المشاريع الاقتصادية في البلد، وما يصاحبه من ارتفاع الطلب الكلي وزيادة حجم الاستهلاك مما ينعكس ايجابا على زيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي، فضلا على أنه يساهم في الحد من العجز في ميزان المدفوعات.

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى العمل على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تحسين مناخ الاستثمار عن طريق سن قوانين ووضع تدابير تشجع المستثمرين المحليين والأجانب لإنشاء مشاريع استثمارية، ويظهر هذا من خلال السياسة الجبائية بتقديم تحفيزات وتسهيلات جبائية للمستثمرين سواء عند انشاء المشروع، في مرحلة الاستغلال أو عند التوسيع.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه السياسة الجبائية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال التطرق إلى مختلف التحفيزات والمزايا الجبائية المقدمة لصالح المستثمرتين المحلين والأجانب على حد سواء.

وانطلاقا من التحليل السابق جاءت هذه الدراسة متعرضة للإشكالية التالية: **إلى أي مدى ساهمت السياسة الجبائية في تشجيع جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟**

وانطلاقا مما سبق يمكن لنا أن نعالج هذا الموضوع من خلال التطرق للعناصر التالية:

1.مفهوم السياسة الجباية:

تعتبر السياسة الجبائية جزءا من السياسة المالية للدولة، التي تبحث في مختلف الظواهر الجبائية وأوجه النشاط المالي، وذلك بغية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. وقد تعددت المفاهيم بخصوص السياسة الجبائية ومن بين هذه التعاريف نذكر:

يمكن تعريفها بأنها "مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية".[1]

ويعرفها موريس لوري للسياسة الجبائية نظرا لتميزه بخاصية الشمولية "السياسة الجبائية هي فن الاقتطاع بأحسن صيغة ممكنة مبلغ من الضرائب محدد مسبقا وتستمد عبارة أحسن صيغة ممكنة إلى عدة جوانب منها العدالة الاجتماعية، التجارة الخارجية، التطور الفني وكذلك تنمية الادخار".[2]

ومن أهم خصائص السياسة الجبائية نذكر:[3]

. هي عبارة عن تشكيلة متكاملة من البرامج الموجهة بغية تحقيق أهداف معينة؛

. هي جزء من السياسة المالية للدولة والتي بدورها تعتبر جزء من السياسة الاقتصادية أي أنها أداة تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها؛

ـــ ترتكز السياسة الجبائية على أدوات ضريبية فعلية ومحتملة تتناسق مع أهدافها المرجوة، والتي نجد منها الإعفاءات والتخفيضات الضريبية؛

ـ تهدف السياسة الجبائية إلى جذب وتحفيز الاستثمار، ترقية البحث والتطوير ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك باستخدام وسائلها المختلفة، والمتمثلة في المزايا والتحفيزات الضريبية الممنوحة من طرف المشرع.

2. أهداف السياسة الجبائية:

لقد تطورت أهداف السياسة الجبائية مع تطور مالية الدولة من المحايدة في العصور القديمة إلى المتدخلة في الوقت الحالي، حيث كانت في البداية تعتبر كأداة للتمويل فقط لكن هذا الدور بقي قائما لتضاف إليه أدوار أخرى التي تطورت تبعا لتغير مهام الدولة. وعلى هذا الأساس أصبحت للسياسة الجبائية أهداف مالية، اقتصادية واجتماعية والتي تطورت مع تطور وظائف الدولة.

ويمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي:[4]

1.2. الهدف المالي للسياسة الجبائية:

يتمثل الهدف الأساسي والتقليدي للسياسة الجبائية في تمويل النفقات العمومية للدولة، وحتى يتحقق هذا الهدف بأكثر فعالية يتطلب من الضريبة أن تمس أكبر عدد ممكن من العناصر الجبائية وكذا المادة الخاضعة لها بأوسع صفة ممكنة، بالإضافة إلى وجوب استقرار الاقتطاع الجبائي بحيث لا تكون القواعد التي تحكم الضرائب موضوع تغير مستمر، كذلك وجوب وجود المرونة في الاقتطاع الجبائي بحيث يتم التصرف في النسب أو المعدلات دون إحداث ردود فعل عدائية؛ وبصيغة أخرى فإن خاصية التمويل لا تستلزم بالضرورة تطبيق نسب اقتطاع عالية لأن التجربة أثبتت إنه عند حد معين من ارتفاع النسب فإن من شأن هذا الإجراء أن يؤدي إلى انخفاض العائد الجبائي ومنه فإن ارتفاع نسب الاقتطاع الجبائي تقضي على مبالغ هذا الاقتطاع. ومن هنا فإن الهدف المالي للسياسة الجبائية في تغطية النفقات العمومية يرتبط ارتباطا عضويا

بمفهوم التوازن المالي والذي من دعائمه التوازن المحاسبي للموازنة العامة، تأطير التضخم والتخفيف من عبء المديونية وهو ما يكّون الأهداف المالية للسياسة الجبائية.

2.2. الأهداف الاقتصادية للسياسة الجبائية:

تؤثر الإجراءات الجبائية المتخذة تأثيرا كبيرا على مختلف الأعوان الاقتصادية، فتغير نسب الاقتطاع الجبائي تؤثر على سلوك العائلات وبالتالي على الاستهلاك من جهة، وكذا على سلوك المدخرين وبذلك على مستوى الادخار من جهة أخرى، بالإضافة إلى تأثيرها على مختلف قرارات الاستثمار وبالتالي على مستوى الاستثمار ككل. إن استعمال أدوات السياسة الجبائية يمكن أن يكون في إطار سياسة كلية أو في إطار سياسة قطاعية كما أن التأثير الكلي يمكن أن يكون على المدى القصير أو على المدى المتوسط. ففي إطار السياسة الكلية الظرفية (المدى القصير) فإن ارتفاع أو انخفاض نسب الاقتطاعات المباشرة تؤثر على مستوى الاستهلاك وعلى مستوى الادخار وكذا على مستوى الاستثمار، وتغيير معدلات الاقتطاعات غير المباشرة يؤثر على مستوى الأسعار.

أما في إطار السياسة الكلية على المدى المتوسط فإن تأثير الاقتطاع الجبائي يكون عن طريق العقود الجبائية بين العناصر الجبائية والسلطات العمومية، حيث تعترف هذه الأخيرة ببعض الامتيازات الجبائية (إجراءات العفو المؤقت) للعناصر الجبائية مقابل توجه هذه الأخيرة نحو الاستثمارات المطابقة لاختيارات السياسة الاقتصادية المتبعة.

3.2. الأهداف الاجتماعية للسياسة الجبائية:

استمدت السياسة الجبائية أهدافها الاجتماعية من كون آليات سير الاقتصاد في إطار نظام اقتصاد السوق تؤدي إلى مظاهر الفوارق الطبقية واللامساواة على المستوى الاجتماعي التي يجب القضاء عليها أو تصحيحها عن طريق الاقتطاع الجبائي، وتتمثل أساليب التدخل الجبائي في الحياة الاجتماعية أساسا في تصاعدية وشخصنة الاقتطاع الجبائي. فالنسبة أو المعدل الضريبي التصاعدي يطبق في العديد من الحالات كالضريبة على الدخل، والضريبة على الثروة ولكن الإشكال الذي يطرح يتمثل في كيفية معرفة حدود التصاعدية، حيث يلاحظ عند تجاوز نسبة الاقتطاع لحد معين يؤدي إلى آثار اقتصادية سيئة كما يؤدي إلى انتشار مظاهر الغش والتهرب والتي قد تأخذ حجما معتبرا، أما اللجوء إلى تشخيص الاقتطاع الجبائي فإنه يسمح بأخذ الأعباء العائلية للعنصر الجبائي (الضريبة على الدخل الجبائي).

إن الأهداف الاجتماعية للاقتطاع الجبائي تترجم عادة بالحفاظ على التوازن الاجتماعي وتطوير هياكل المجتمع وذلك بإحداث العدالة الاجتماعية على مستوى الأفراد وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية لأن تطور هياكل المجتمع يتوقف على تطور الهياكل الاقتصادية أيضا. وتجدر الإشارة إلى أن البعد الاجتماعي للاقتطاع الجبائي له محدداته لذلك يجب استعماله بحذر لأن الجباية المثقلة يمكن أن تؤدي إلى حصول السلطات العمومية على أهداف غير تلك المنتظرة كتقلص النشاطات، تسرب رؤوس الأموال، الإفلاس....الخ، فكثرة الضرائب تقتل الضريبة. ويمكن مناقشة موضوع التدخل الجبائي في شقه الاجتماعي من حيث ثلاثة عناصر هي:

. إعادة تصحيح توزيع الدخل الوطني؛

. إحداث توازن جهوي بين المناطق والجماعات المحلية؛

. الحفاظ على قيم وممتلكات المجتمع.

3. أثر السياسة الجبائية على بعض المتغيرات الاقتصادية:

تؤثر السياسة الجبائية تأثيرا كبيرا على بعض المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك، الادخار والاستثمار... ويمكن حصر أهم هذه التأثيرات فيما يلي:

1.3. أثر السياسة الجبائية على الاستهلاك:

لكي تكون السياسة الجبائية ملائمة في ضبط الاستهلاك يجب التركيز إما على الإنفاق العام أو العمل على تخفيض الضريبة التصاعدية ولاسيما الضريبة على الدخل. فمن خلال دخول الأفراد وأثمان السلع والخدمات، تؤثر السياسة الجبائية على الاستهلاك، وهذا حسب نوع الضرائب مباشرة وغير مباشرة. فبالنسبة للضرائب المباشرة فإن تأثيرها يكون كبيرا على حجم الاستهلاك، وهذا لكون الفرد مهما كان دخله فإنه يسهر على توزيعه بين الاستهلاك والادخار، ومع فرض الضريبة على الدخل يقوم بإعادة بناء استعمالات دخله حسب تأثير هذه السياسة الجبائية. فالضرائب المباشرة تؤدي إلى خفض الدخول النقدية في حين تؤدي الضرائب غير المباشرة إلى رفع أسعار السلع والخدمات، وهو ما يؤدي في النهاية إلى انخفاض حجم الاستهلاك.[5]

2.3. أثر السياسة الجبائية على الادخار:

تستخدم السياسة الجبائية في الدول النامية كنوع من الادخار الإجباري الذي يستخدم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، وهذا بالنظر لقلة الموارد المالية اللازمة للتنمية، كما أن للسياسية الجبائية دور أساسي في عملية إعادة توزيع الدخل الوطني، حيث تستعمل لتمتد إلى دخول كان من الممكن توجيه جزء منها للادخار، إلا أن هذه الدخول تتسرب معظم فوائضها إلى

الاستهلاك الكمالي، ولا توجه إلى الوجه الاستثماري السليم. وعلى هذا الأساس، تلجأ الدولة إلى السياسة الجبائية كونها وسيلة استغلال الفوائض وتعبئتها في الاقتصاد، ولإعادة توزيع الدخل الوطني. فإذا كانت معظم الدول ولاسيما الدول النامية تهدف إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، فإن تحقيق أعلى معدل ممكن من رأس المال أصبح يشكل هدفا أساسيا، وبهذا تتضح أهمية السياسة الجبائية والمتمثلة في البحث عن الفائض الاقتصادي في الاقتصاد الوطني، وتعبئته لخدمة التنمية.وتتوقف طرق تعبئة الفائض الاقتصادي على طبيعة الهيكل الاقتصادي للدول، ففي الدول الرأسمالية تعتمد تعبئة الفائض الاقتصادي على الضريبة والادخار الخاص، أما بالنسبة للدول النامية، فإن تعبئة الفائض الاقتصادي يعتمد على الضريبة والادخار الخاص والعمومي. من جهة أخرى، تلجأ الدولة في سبيل تشجيع الادخار إلى ضمان منح مزايا للجزء من الدخل الذي يدخر، وقد يتجاوز سلوكها هذا إلى إعفاء الدخل المتولد من المدخرات إذا أعيد استثماره من الضرائب، وبذلك تبدأ عملية التراكم تساعد في الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية.[6]

3.3. أثر السياسة الجبائية على الاستثمار:

إذا كان الميل للاستثمار يتوقف على سعر الفائدة السائد في السوق وكذا على الكفاية الحدية لرأس المال، فإن للسياسة الجبائية تأثيرا كبيرا على الميل للاستثمار من خلال تأثيرها على معدل الأرباح، فيزداد الميل للاستثمار مع زيادة فرص الربح وينخفض بانخفاضها.كما تعتبر السياسة الجبائية وسيلة أساسية للعمل الاقتصادي والاجتماعي قصد توجيه الاستثمار، فتعمل التشريعات الجبائية على منح مزايا جبائية لجلب الأفراد المستثمرين في النشاطات ذات الأهمية الاقتصادية، وتشمل هذه المزايا مجموعة من التدابير المتمثلة في إعفاءات وتخفيضات في الضرائب والرسوم لتشجيع الأعمال، وكذا المعاملة الجبائية التفضيلية، والتي هي أكثر انتشارا في عالمنا الآن وتستخدم في جلب الاستثمارات وتأخذ شكلين هما: الإعفاء كليا أو جزئيا من الضرائب، و تخفيض العبء الضريبي (السماح الاستثماري).[7]

4. أدوات السياسة الجبائية:

سعيا منها لتحقيق أهدافها المنشودة تعتمد السياسة الجبائية على جملة من الأدوات نذكر منها:[8]

1.4. الإعفاء الضريبي:

وهو إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجبة السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وقد تكون هذه الإعفاءات دائمة أو مؤقتة، كلية أو

جزئية، ويتم منحها تبعا لأهمية النشـــاط الاقتصـــادي، ومدى تأثيره على الحياة الاقتصـــادية والاجتماعية والبيئية.

2.4. التخفيضات الجبائية:

وتعني إخضـاع الممول لمعدلات ضـريبية أقل من المعدلات السـائدة، أو تقليص وعاء الضـريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها.

3.4. نظام الاهتلاك:

إذا كان قسـط الاهتلاك يطرح من الدخل الخاضـع للضـريبة، فإن هذا الأخير يصـبح أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضـع للضـريبية قبل الاهتلاك، وعلى هذا الأسـاس كلما كان حجم مخصـصـات الاهتلاك كبيرا كلما كان ذلك امتيازا لصالح المؤسسة.

4.4. إمكانية ترحيل الخسائر:

تعتبر هذه التقنية حافزا للمؤســســة لامتصــاص الآثار الناجمة عن تحقيق الخســائر، ففي حالة تسـجيل خسـارة في سـنة مالية معينة فإنه يمكن ترحيل هذه الخسـارة إلى السـنوات اللاحقة، بشـرط أن لا تتجاوز مدة نقل الخســائر خمس ســنوات، إذن فهذه الوســيلة تعمل على خصــم الخســائر المحققة في السنة المالية من الربح المحقق في السنوات اللاحقة.

5. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاسـتثمار لدى الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصـاديين، إلا أن هذه التعاريف تتضـمن الكثير من التشـابه. فيقوم الاسـتثمار على التضـحية بإشـباع رغبة اســتهلاكية حاضــرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنســبة للادخار، وذلك أملا في الحصـول على إشـباع أكبر في المسـتقبل. فمدام المسـتثمر يقبل مبدأ التضـحية برغبة اسـتهلاكية حاضــرة، فإنه يكون مســتعدا لتحمل درجة معينة من المخاطرة بالتضــحية بكل أمواله أو البعض منها، وبناء عليه يكون من حقه أيضا أن يتوقع الحصول على مكافأة أو عائد ثمنا لمخاطرته.[9]

يعرف الاســتثمار الأجنبي المباشــر بأنه كل اســتثمار يتم خارج حدود موطنه وذلك ســعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية، سواء كان الهدف مؤقت أو لأجل.[10]

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارســة قدر من التأثير على عمليات تلك المشــروعات.

ويمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا عديدة، كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة، أو من خلال عمليات الدمج والتملك.[11]

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها. مع ضرورة التنبه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين.

6. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقا "APSI" في 20 أوت من عام 2002، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة. فهي ترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة، ومهمتها تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة تجاه المستثمرين وكذا التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر، كما أنها تجسد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية من خلال مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم وتوفير كل المعطيات لهم خاصة ما تعلق الأمر بالمحيط الاقتصادي ومناخ الاستثمار والعمل.[12]

وتتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يلي:[13]

. تسجيل الاستثمارات؛

. ترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج؛

. ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية؛

. تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع؛

. دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛

. الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال؛

ـــــ تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

7. التحفيزات الجبائية في إطار الأمر 03/01 لعام 2001:

حسب نص المواد 09 و10 من الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 فان المؤسسات التي تم إنشاؤها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تستفيد من صنفين من التحفيزات الجبائية:

1.7. النظام العام:

تتمثل التحفيزات المقدمة في النظام العام فما يلي:

– الإعفاء التجهيزات التي تم اقتناؤها والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع الاستثماري من الرسم على القيمة المضافة ؛

الإعفاء من رسم نقل الملكية بعوض الخاصة بكل العقارات التي تدخل في انجاز الاستثمار؛

– الإعفاء من حقوق التسجيل ورسوم الإشهار العقاري.

وبعد تحرير محضر بداية الاستغلال من طرف إدارة الضرائب يستفيد الاستثمار من تحفيزات أخرى تتراوح مدتها بين ثلاث وخمس سنوات وتتمثل فيما يلي:

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

– الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

– تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

ويمكن أن ترتفع مدة الإعفاء إلى عشر سنوات بالنسبة للاستثمارات القادرة على إنشاء 100 منصب شغل عند بداية فترة الاستغلال.[14]

2.7. النظام الاستثنائي:

علاوة على التحفيزات المقدمة للاستثمارات التي تنجز في المناطق العادية، تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق الواجب ترقيتها أو التي يتطلب الاستثمار فيها تدخل الدولة من تحفيزات أخرى و تمديد في زمن التحفيز وهذا ما تنص عليه المادة 11 من الأمر السابق. والتي نلخصها فيما يلي:

– الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛

– تطبيق معدل مخفض 2 في الآلف على العقود التأسيسية وكذا الزيادة في رأس المال؛

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للمقتنيات من السلع والخدمات التي تتصل مباشرة بالاستثمار سواء كانت مستوردة أو محلية؛

– تطبيق المعدل المخفض في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

– إعفاء النشاط الفعلي لمدة عشر سنوات من الضريبة على أرباح الشركات وكذا من الرسم على النشاط المهني؛

– الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة عشر سنوات.

– المزايا الموجهة للاستثمارات التي تملك أهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني

تتحد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من طرف المجلس الوطني للاستثمار و تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

أ- مرحلة الإنجاز:

تقدر مدة الإعفاء بخمس سنوات وتتمثل فيما يلي:

– الإعفاء من الضـرائب والرسـوم وباقي الاقتطاعات الأخرى المطبقة على المقتنيات من الآلات والمعدات التي تدخل مباشرة في الإنجاز؛

– إعفاء من حقوق التسـجيل المتعلقة بنقل الملكية العقارية المخصـصـة للإنتاج وكذا رسـوم الإشهار العقاري؛

– إعفاء الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج من الرسم العقاري.

ب- مرحلة الاستغلال:

تقدر مدة الإعفاء بعشـر سـنوات ابتداء من تحرير محضـر الاسـتغلال من طرف إدارة الضـرائب وتتمثل فيما يلي:

– إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني؛

– يمكن كذلك للمجلس الوطني للاستثمار منح مزايا إضافية طبقا للتشريعات السارية المفعول.[15]

جدول رقم 1: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي عالميا **الوحدة مليار دولار**

السنوات و البيان	حجم التدفق	النسبة %
2010	1383.8	–
2011	1591.1	15
2012	1592.6	0.1
2013	1443.2	-9.4
2014	1323.9	-8.3
2015	1774.00	34
2016	1746.4	-1.6

Source: http: unctad.org united nation conference and development, word investment report 2017.

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي عالميا سنة 2010 1383.8 مليار دولار ثم ارتفعت إلى 1591.1 مليار سنة 2011 بزيادة قدرها 15% لتنخفض سنة 2013 إلى 1443.2 مليار ولقد بلغت سنة 2015 حوالي 1774مليار دولار بزيادة وصلت الى 34% حيث تزامنت هذه المرحلة مع الركود في نمو الأسواق الناشئة وانخفاض حاد في أسعار السلع الأساسية، أما في سنة 2016 فقد شهدت التدفقات تراجعا بنسبة 1.6% وذلك رغم ارتفاع صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بمقدار 134 مليار دولار وبنسبة 18.2%[16]

تكلفة الحوافز الجبائية في الجزائر:

يوضح الجدول الموالي تكلفة الحوافز الجبائية في الجزائر للفترة 2010-2015.

جدول رقم 02 :تكلفة الحوافز الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015 الوحدة مليون دج

	الرسم على قيمة المضافة	الضريبة على ارباح الشركات	الرسم على النشاط المهني	الرسم العقاري	حقوق التسجيل	المجموع
2010	78942	13381	1345	2	1	93671
2011	80881	3623	4159	2	0	88665
2012	135308	1873	2890	1	6	140078
2013	88068	2971	2804	5	1	93849
2014	95509	6441	3721	0	1	105972
2015	97787	6090	3669	3	2	10755

المصدر: إحصائيات وزارة المالية.

نلاحظ من الجدول بأن تكاليف التحفيز الجبائي في سنة 2010 بلغت 93671 مليون دج ثم انخفضت بنسبة ضعيفة سنة 2011 إلى 88665 وبعدها عاودت الارتفاع لتبلغ 140078 سنة 2012 ثم انخفضت سنة 2013 لتستقر سنة 2014 و2015 حيث بلغت في السنة الأخيرة 10755.

الشكل رقم 01 : نسب تكلفة الحوافز الجبائية في الجزائر من (2010–2015)

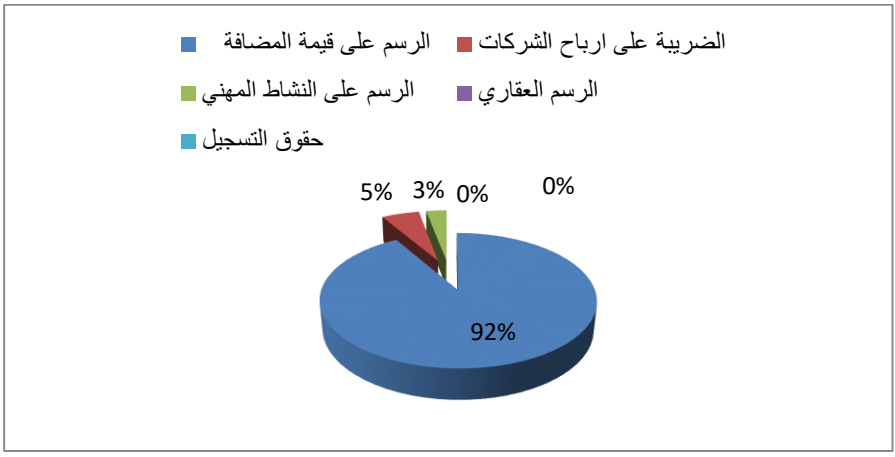

المصدر: بناء على إحصائيات وزارة المالية.

نلاحظ أن تكاليف الحوافز الجبائية بالنسبة للرسم على القيمة المضافة كانت أعلى من باقي التكاليف وذلك راجع إلى أن المستثمر يستفيد من إعفاء من الرسم على القيمة المضافة والذي كان يمثل في هذه السنوات نسبة 17 % من قيمة المعدات والآلات التي يتم اقتناؤها عند إنشاء المشروع وهي نسبة كبيرة ومضبوطة يمكن قياسها بسهولة أما بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات فيتم حسابها من الربح المحقق والذي يمكن أن لا يكون دقيقا بالنظر إلى حجم الغش والتهرب الضريبي.

إن انخفاض أسعار النفط وما يسببه من انعكاس سلبي على عائدات الخزينة العمومية، أدى بالدولة إلى تبني سياسة تقشفية انعكست على حجم الحوافز الجبائية المقدمة للمستثمرين، خاصة بالنسبة للشباب المستثمر في إطار مشاريع دعم وتشغيل الشباب، بحيث عمدت الدولة سنوات 2013و2014 إلى إلغاء دعم العديد من المشاريع خاصة في النقل والمشاريع غير الإنتاجية وهذا أدى بالشباب إلى التحول للاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أما انخفاضها سنة 2015 فيمكن إرجاعه إلى إخضاع العديد من الشركات والمؤسسات إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بعد تعديل القوانين الجبائية.

جدول رقم 03: اثر التكاليف الجبائية على الخزينة العمومية

البيان والسنوات	تكلفة الحوافز الجبائية	الجباية العادية	النسبة %
2010	93671	1309380	7,15
2011	88665	1548540	5,73
2012	140078	1944580	7,20
2013	93849	2072090	4.53
2014	105972	2126360	4.98
2015	10755	2557310	4،21

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة.

نلاحظ من الجدول أن الخزينة العمومية تخسر في المتوسط حوالي 7 من حجم الضرائب والرسوم التي تحصلها من الجباية العادية وهذا خاصة في السنوات 2010 إلى 2012 وهي السنوات التي عرفت تطورا كبيرا في حجم المزايا الجبائية لفائدة المستثمرين في مختلف وكالات وهيئات الدعم.

الخاتمة:

توصلنا في هذه الدراسة إلى أن الجزائر وظفت السياسة الجبائية من خلال جملة من التحفيز والمزايا الجبائية لصالح المستثمرتين المحلين والأجانب على حد سواء بهدف جذب الاستثمارات لكن رغم هذه التحفيزات والتي تظهر من خلال حجم تكاليف المزايا الجبائية إلا أن إقبال الأجانب على الاستثمار في الجزائر بقي محتشما . ويمكن عرض أهم الاقتراحات التي يمكن دعم استقطاب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر فيما يلي:

- تحسين مناخ الاستثمار؛
- إيجاد تنسيق ضريبي ما بين الدول للحد من المنافسة الجبائية السلبية؛
- تخفيض الضغط الضريبي من أجل تحقيق أهداف السياسة الجبائية؛
- عدم التمييز في المعاملة بين المستثمرين الأجانب والمحليين.

المراجع

[1] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 139.

[2] M. LAURE, **influence de la fiscalité sur la formation de l'épargne**, revue des sciences et législation financières, 1954, p 290.

[3]العرشي عبد الصمد، **دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر وتونس**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2017، ص ص 26 27.

[4]كشاوي إلياس، **دراسة تحليلية لفعالية النفقات الجبائية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019، ص ص 17 . 26.

أنظر إلى:[5]

. بومدين بكريتي، **السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970. 2014) دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018، ص 93.

-Pierre Beltrame, **la fiscalité en France hachette**, 5eme édition , France, 1997, p 166.

بومدين بكريتي، **مرجع سابق**، ص، ص 95، 96.[6]

نفس المرجع السابق، ص، 99.[7]

[8] خير فضيلة، **دور السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000. 2013**، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 1، المجلد 7، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس،2017، ص ص 453-454.

[9] إبراهيم لحول، حسين بومدين، **دور السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 06، الصادرة عن معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تندوف، 2018، ص44.

عبد العزيز قادري، **الاستثمارات الدولية "التحكيم التجاري الدولي لضمان الاستثمارات"**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2004، ص 26.[10]

[11]عيسى محمد الغزالي، **الاستثمار الأجنبي المباشر . تعاريف وقضايا** ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 03.

[12]بوشنب موسى، قاشي يوسف، **دور المزايا الجبائية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة ولاية بومرداس"**، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 21، ديسمبر 2016، ص 451.

[13]www.andi.dz consulte le 19/08/2019.

[14]بودالي محمد وأشاش فؤاد، **فعالية التحفيز الضريبي في تنمية المشاريع المقاولاتية دراسة مقارنة بين تونس والجزائر**، مجلة مجاميع المعرفة، العدد الخامس ، الصادرة عن معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تندوف، 2017 .

[15]بودالي محمد، بن حميدة هشام، **أثر التحفيز الجبائي على الاستثمار والتشغيل على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(دراسة مقارنة بين ولايتي البويرة وبومرداس)**، مجلة دراسات جبائية، العدد السادس،جامعة البليدة 2، 2015.

[16] خير فضيلة ، **دور السياسات الضريبية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2018، ص111.